

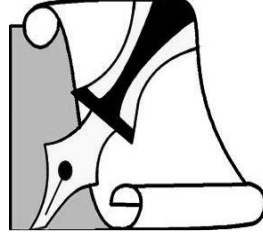


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## التقدير اللبناني للنصف الثاني من شهر تموز ٢٠١٨

يبدو من الواقعي اليوم القول أن لا تشكيل قريباً للحكومة اللبنانية، على عكس ما أشيع في البلاد قبل فترة وجيزة عن قرب التشكيل وما تردّد عن أن اتفاقاً حصل على صعيد حل العقدة المسيحية، وقرب التوصل إلى حل وسط بالنسبة إلى الموضوع الدرزي ناهيك عن حصة السنّة المعارضين لرئيس الحكومة المكلف سعد الحريري.

ويحتل الموضوع الحكومي أهمية كبيرة لدى الأفرقاء المختلفين ربطاً بمعركة رئاسة الجمهورية ولكون الحكومة التي ستتشكّل قد تستمر حتى الانتخابات النيابية المقبلة التي ستمهّد للانتخابات الرئاسية، إضافة إلى كون الحكومة المقبلة ستتصدّى لقضايا هامة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي في الوقت الذي تمرّ فيه المنطقة في مرحلة دقيقة.

ولم يطرأ أي جديد على القضايا الثلاث الأنفة الذكر، لا بل إن السجال السياسي قد بلغ مراحل غير مسبوقة، في ظل اعتراض درزي بلغ حدّ القول أن رئيس الجمهورية ميشال عون يعتدي على تلك الطائفة التي اختارت النائب وليد جنبلاط لتمثيلها في الحكومة في الانتخابات النيابية الماضية، على حدّ قول أنصار الزعيم الدرزي.

ويبدو أن تشدّد حلفاء السعودية في لبنان وعلى رأسهم الحريري وزعيم القوات اللبنانية سمير جعجع على وجه الخصوص، لا يزال قائماً في الوقت الذي تفقد فيه الرياض أوراقها في المنطقة واحدة تلو الأخرى. لكن من غير المرجّح أن تعطي الرياض الضوء الأخضر إلى الحلفاء بتسهيل التشكيل في وقت قريب، واللافت في الأمر أن الحريري قد استجاب للنظرة السعودية في الكامل معرّضاً علاقته مع حليفه رئيس الجمهورية ميشال عون للتراجع، من دون الذهاب إلى اعتبار أن هذه العلاقة ستتعرّض إلى الاهتزاز.

وثمة خشية في البلاد أن تطول عملية تأليف الحكومة وبالتالي أن ينعكس ذلك سلباً على الكثير من الملفات لا سيما النقدية منها والاقتصادية، بالرغم من التطمينات التي تطلق من هنا وهناك، إذ إن هناك مؤتمرات دولية عقدت لأجل لبنان، ونتائج هذه المؤتمرات تحتاج إلى حكومة فعلية لتسييل هذه النتائج خصوصاً على مستوى تعزيز الوضع الاقتصادي والمالي الذي يردد سياسيون واقتصاديون في مجالسهم المغلقة أنه بات في وضع دقيق.

ويبدو لافتاً الكباش الصامت بين الرئاستين الأولى والثالثة وخاصة أن الحريري يفاوض من موقع قوة متمسكاً بصلاحياته كما بالدعم الخارجي له، في الوقت الذي بدا واضحاً فيه أن الخلاف هو بين صلاحيات الطائفتين المسيحية والسنية.

وبينما يتعاطى عون تجاه التأليف من موقع المحفظ بأوراق عديدة في جيبه لا يريد الإفصاح عنها الآن، أظهر الحريري في السابق امتنانه الدائم لعون لأنه اضطلع بدور أساسي في إخراجه من ورطة احتجازه في السعودية، ولم تشهد علاقات عون والحريري طوال سنة ونصف سنة من عمر الحكومة أية خلافات ذات شأن. ولذلك، يعرف الحريري أن التلويح بخطوات دستورية، كسحب التكاليف منه، رداً على تأخره في تأليف الحكومة، ليس سوى وسيلة للضغط، علماً أن مسؤولية التأليف، واقعياً، تقع على عاتق رئيسي الجمهورية والحكومة معاً، وقد تقدّم الرئيس المكلف بأفكار حكومية عدّة إلى رئيس الجمهورية، رفضها الأخير، والطرفين يعلمان تماماً أن لا مجال لتوسيع الخلاف بينهما ويسعيان إلى ضبط الأمور لكي لا تتقلت.

من هنا، فإن رئيس الجمهورية يتسلّح بتوقيعه النهائي على تشكيلة الحكومة، بينما يتمسك الرئيس المكلف بعدم تقييد التأليف بنص قانوني أو دستوري حول المدّة الزمنية.

في هذا الوقت، يبدو من المفيد أن يبقى طرفا المعادلة الشيعية، حزب الله وحركة أمل، خارج هذا السجال، خصوصاً وأنهما قد أدليا بمطالبهما ولا حاجة للدخول الآن في سجلات سيأتي وقتها.

وبينما يستمر الكباش بين هاتين الرئاستين على التشكيل، يلمح بعض فريق رئيس الجمهورية إلى إمكانية تشكيل حكومة أكثرية، على أن تتم معارضتها عبر المجلس النيابي، لكن هذا الأمر

لا يبدو واقعياً ويأتي في إطار الضغوط على الرئيس المكلف وعلى القوات اللبنانية والنائب وليد جنبلاط الذي لا يزال يتمسك بالحصول على الحصّة الدرزية في الكامل، وإن كان أشار إلى استعداده للقبول بوزير "مناصفة" مع رئيس الجمهورية، إلا أنه لن يقبل بأن يكون هذا الوزير مقرباً من غيره أكثر منه. كما أن القوات اللبنانية خرجت بموقف متشدّد معلنة مطالبا بتولّي خمس حقائب وزارية، علماً أن التيار الوطني الحر كان قد طرح ثلاث وزارات، في سبيل تقديم عرضه الأخير بحصول القوات على أربع وزارات، بعيداً عن أيّة وزارة سيادية وبعيداً عن منصب نائب رئيس الحكومة.

ويبدو أن فريقاً مقرباً من الحريري سارع إلى اقتناص هذا الخلاف بعد أن أنعشته الانتقادات العونية للحريري، وهو فريق من معارضي التسوية العونية الحريرية. وبدأ الحديث في تلك الأوساط عن سقوط جوانب أساسية من التسوية أو الصفقة التي عقدت بينهما وبدأ تنفيذها في ٣١ تشرين الأول ٢٠١٦، مع وصول عون إلى الرئاسة الأولى ومن ثم الحريري إلى الرئاسة الثالثة. ويشير هؤلاء إلى أن عون يلمح إلى أن الحريري ليس محايداً، في تعاطيه مع الأمور الخلافية التي لا تزال تعيق تأليف الحكومة، وخاصة مطالب القوات اللبنانية والنائب وليد جنبلاط.

ويقول هؤلاء أن السياق التصعيدي من جانب "العهد"، كون الانتقادات صدرت أيضاً عن الوزير جبران باسيل، تجاه رئيس الحكومة المكلف وفرض شروط عليه وعلى ما يتعلق بصلاحياته، يندرج في إطار التفكير بإجراء تعديلات جوهرية على التسوية. وهذا يحصل بناء على نتائج الانتخابات النيابية التي يعتبر التيار الوطني الحر أنه حقّق انتصاراً فيها، مقابل تراجع تيار المستقبل. وهو الأمر الذي يعني أن ثمة ثمناً يجب على الحريري دفعه، طالما أنه منح العودة إلى رئاسة الحكومة.

من هنا جاء الكلام أو التلميح عن تشكيل حكومة أكثرية أو إسقاط تكليف الحريري. وهذا كله كان في إطار الضغط على الحريري لفرض مزيد من الشروط عليه، ودفعه إلى التراجع والتخلي عن مطالب القوات والأشترافي.

لا بل يذهب هؤلاء إلى القول أن الكلام ينطوي على تحجيم صلاحيات رئيس الحكومة بالفعل. ويخشى أن يكون وراء هذا التحليل لدى الفريق الذي يقف على يمين الحريري والمقرّب من السعودية، دعوة إلى الحريري للتصّل من التسوية الرئاسية بعد تصويره بأنه مهزوم، وبأن ذلك ليس سوى باباً لفرض المزيد من الشروط عليه مع عودة العلاقات تدريجياً مع دمشق، برغم موقف الحريري منها، كونه سيجد نفسه مع الوقت معزولاً في مقارنة العلاقات معها.

ويستند هذا الفريق إلى فرضية أن التيار الوطني الحر يلجأ إلى تمين الحريري والقول له إن نتائج الانتخابات لا تسمح له بأن يكون رئيساً مكلفاً لأنه لا يمتلك مع ثلاثي ججع وجنبلاط الأكثرية اللازمة. لذلك تركز مواقف التيار على مبدأ تذكير الحريري بضرورة رد الجميل عبر الالتزام بشروط عون وباسيل لتشكيل الحكومة.

في كل الأحوال، مضى بعض الوقت على كلام رئيس الجمهورية بأنه اقترب من انتهاء فترة الإنتظار، في الوقت الذي يبقى فيه الضغط المعنوي لتشكيل حكومة أمر واقع، بلا أفق على صعيد إمكان ترجمته، دستورياً على الأقل، ذلك أن تشكيل الحكومة غير ممكن إلا بتوقيع لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف، الذي كان واضحاً برفضه أي منحى لحكومة أكثرية.

وتقول أوساط في تيار المستقبل إن أية خطوة من نوع الإرتداد على تكليف الحريري بصيغة أو أخرى، لن تعني أقل من ضرب التسوية لا بل ضرب اتفاق الطائف نفسه، ولا سيما في ظل الحرب الباردة بين الطوائف تحت عنوان صراع الصلاحيات. لكن من غير المرجح أن يُقدّم رئيس الجمهورية على هذه الخطوة، أقله في الفترة الحالية.

وفي الوقت الحالي، يشير مستقبليون إلى أن الحريري وضع لنفسه معايير لتشكيل الحكومة، تقوم على حكومة توافق وطني تضم الجميع، أي معظم المكونات والأحزاب، ومن دون استبعاد أحد ومن دون طغيان فريق على آخر.

كما أن الحريري يعمل على تفادي التصعيد مع الجميع، والعمل على تهدئة الأجواء السياسية، كون المرحلة ليست في حاجة إلى المزيد من التشنّج. هذا، في الوقت الذي يتمسك فيه بصلاحياته، واعتبار أن دوره هو جمع مختلف الأطراف.

## النازحون والعلاقة مع دمشق

بينما يستعر الخلاف على التشكيل، ثمة تطورات هامة على صعيد موضوع النازحين السوريين، وهو ما يفتح أيضاً موضوع كيفية التعاطي مع مسألة العلاقة مع النظام في سوريا من قبل الحكومة التي ستشكل.

وقد طرأ عامل هام على خط موضوع النازحين عبر دخول اللاعب الروسي مشرفاً على هذا الملف. وتأتي دلالة الموضوع من كون إشراف الجانب العسكري الروسي، أي وزارة الدفاع، على هذا الملف، طبعا تحت إدارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. ويأتي هذا التطور مع التفاهم الروسي الأميركي الأخير في الموضوع السوري والذي تعزّز مع قمة بوتين والرئيس الأميركي دونالد ترامب في هلسنكي. ويمكن القول أن الجانب الروسي قد بات اللاعب الأول في سوريا والمعني بتثبيت قواعد اللعبة والتوازنات التي قامت مؤخراً بين مختلف اللاعبين. ويحل موضوع النازحين في دول المحيط السوري، ومن بينهم نازحي لبنان، جزءاً من التسوية التي تتشكل.

ويسعى الحريري إلى تفعيل هذا الأمر في سبيل عدم التواصل مباشرة مع النظام في دمشق، علماً أن الخطوة الروسية تلك كانت بعلم الرئيس السوري بشار الأسد، وهي لن تتحقق من دون تجاوب دمشق مع هذا المسعى ومن دون التنسيق مع أجهزتها الأمنية، ناهيك عن الأجهزة اللبنانية، ولكن الأهم، مع رئيس الجمهورية الذي زادت هذه المسألة من التباعد الحاصل بينه وبين الحريري.

وإذا كان من غير المرجح أن يتم الأمر بالسهولة والسرعة التي يأملها كثيرون، فإن الموضوع يعني ٨٩٠ ألف لاجئ سوري في لبنان، أي أن العدد يبدو كبيراً جداً لكي يتحقق بسهولة، لكن اللافت في الأمر حماسة فريق في ما كان يعرف بـ ١٤ آذار، وعلى رأسهم الحريري، للمضي

قدما في الموضوع، بينما تبرز بعض التساؤلات حول توقيت الطرح الذي يأتي في الوقت الذي يتم فيه التنسيق المباشر مع دمشق وعودة مئات النازحين إلى سوريا تحت إشراف المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم.

من هنا، يبدو غريباً التقاطع الزمني بين التقدم الكبير والسهل الذي يحقّقه النظام السوري في محافظة درعا، وخروج كلام أميركي إيجابي في حق الدور الروسي في سوريا، لا بل بات واضحاً أن موسكو قد باتت هي المهندس الأكبر للخريطة العسكرية في معظم الأراضي السورية. ويأتي موضوع النازحين السوريين لكي يثبت الدور الروسي هذا، ويبدو أن الأميركيين ينسحبون رويدا رويدا من الميدان لصالح توازنات ترعاها موسكو، يكون عمادها تعزيز سيطرة النظام السوري على أراضيه.

ونلاحظ اليوم عجلة في أمر الحريري لحل موضوع النزوح السوري، علماً أن الغرب لا يزال يريد حفظ استقرار لبنان، وقد يكون موضوع النازحين تهديداً له، في ظل مواقف أوروبية متمسكة برفض هؤلاء النازحين، لا بل إن ثمة مسعى روسي لإعادة نحو ٢٠٠ ألف لاجيء سوري في أوروبا إلى بلادهم.

ويجب التذكير هنا أن الحريري قد قاوم كثيراً الانفتاح على دمشق وتجاهل طوال المرحلة الماضية أية محاولة أو مبادرة للبحث عن حلول حقيقية لأزمة النزوح السوري. أما اليوم، فإن تيار المستقبل بات على علم أن لا جدوى من مواجهة ما يحدث في المنطقة في ظل عودة المبادرة إلى النظام السوري على أراضيه، وبات الحريري يدرك تماماً أن عودة الانفتاح اللبناني على سوريا أصبح مسألة وقت، ولكنه يحاول الهرب من هذا الاستحقاق وشراء الوقت عبر اللجوء إلى وسيط، هو روسيا اليوم، بضوء أخضر أميركي، تقادياً لاضطراره كرئيس للحكومة اللبنانية إلى تفعيل العلاقات اللبنانية - السورية أو توفير ضوء أخضر سياسي في هذا الاتجاه.

كما أن الحريري يحاول الهروب إلى الأمام عبر تحقيق مكسب سياسي وشعبي في الوقت الذي يتهم فيه بعرقلة تشكيل الحكومة المقبلة، وهو يعلم أن عودة النازحين السوريين إلى بلادهم تشكّل



مطلباً للغالبية العظمى من الشعب اللبناني، وهو بذلك يكسب شعبية ويظهر بمظهر المستجيب والمتصدّي لمطالب شرائح شعبية واسعة من مختلف الطوائف.

كما أن الحريري يعلم جيداً أن فتح المعابر مع دمشق سيؤدي إلى انتعاش الاقتصاد اللبناني، وهو ربما لا يريد أن يظهر وكأنه يحرق المراحل على خط تطبيع العلاقات مع سوريا، ويهدف إلى تقريب المسافة شيئاً فشيئاً مع دمشق لعلمه أن تجرّع مرارة كأس التواصل مع نظام الأسد لا مفرّ منه.

وسيكون التحديّ الأكبر أمام الحكومة اللبنانية التي ستشكل في ماهية البيان الوزاري الذي سيصدر على صعيد مقارنة العلاقة مع سوريا، وسيحدث نقاش كبير قبل الاتفاق على صيغة مقبولة من الجميع، علماً أن البيان الوزاري لن يعبر بالضرورة عن الواقع على الأرض والتقدم المضطرد على صعيد تطوّر العلاقات السورية اللبنانية.

## جهود فلسطينية لرأب الصدع الداخلي

على صعيد آخر، طرأ مستجد على الموضوع الفلسطيني في لبنان، في الوقت الذي تمر فيه القضية الفلسطينية في مرحلة دقيقة، بسبب ما يحكى عن صفقة القرن الخطيرة، غير واضحة المعالم، علماً أنها تستهدف قضيتي القدس واللجئين، والأخيرة بالغة الأهمية على لبنان، وأيضاً بسبب سن الكنيست الإسرائيلي قانوناً اعتبر إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي.

ويأتي هذا الأمر بعد سلسلة من التطورات الخطيرة يأتي من بينها نقل السفارة الإسرائيلية إلى القدس في ظل سياسات أميركية داعمة لإسرائيل إلى أقصى الحدود ومُعادية لمحور المقاومة والممانعة.

والخطر في هذا القانون الجديد أنه يكرّس الدولة الأحادية العنصرية ويعد في إطار سلسلة التآمر على حق العودة المقدس للاجئين الفلسطينيين في لبنان والدول المجاورة، علماً أن لبنان هو

الدولة الأكثر تأثراً وتضرراً في موضوع اللاجئين، ناهيك عن أن هذا الامر يشكّل خطر تهجير على ما تبقى من فلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية، ما سترك انعكاسات إضافية إلى لبنان، في ظل تراجع عملية التسوية في المنطقة إلى درجة غير مسبوقة، بينما يتخبّط الواقع الفلسطيني في انقسامٍ مرير، في ظلّ وضع عربي وإسلامي منقسم هو الآخر، لا بل إن بعضه يتآمر لتصفية القضية الفلسطينية حمايةً لنظامه، لتحويل المعركة نحو داعمي القضية الفلسطينية وعلى رأسهم إيران وحزب الله.

ويبدو أن على الفلسطينيين واجب مواجهة هذا التحديّ الداهم، في الوقت الذي تترنّح فيه الهدنة القائمة بين فصائل المقاومة في غزة مع الحكومة الإسرائيلية، وهو ما يعد دليلاً جديداً على أن الصراع مع إسرائيل يبتعد عن كونه سياسياً بقدر ما هو صراع وجودي، ما يحتمّ على الفلسطينيين في الداخل والخارج التعاطي بمسؤولية كبيرة مع واقع الصراع، خاصة بعد أن استعاد محور المقاومة زمام المبادرة في سوريا، لا بل انه بات يتسلّم المبادرة نفسها في مناطق أخرى كما في العراق وفي اليمن.

ويجهد فلسطينيو لبنان في محاولة لرأب الصدع بين فصائلهم المختلفة، ويعمل أكثر من فصيل على خط التقريب بين الحركتين الكبيرين على الساحة الفلسطينية في لبنان أي فتح وحماس، علماً أن الخلاف بين التنظيمين يكبر باضطراد في الأراضي المحتلة، وتحذر بعض الفصائل المقاومة من أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يعمل على تعميق الخلاف مع حماس في سبيل تدعيم سلطته الداخلية، في الوقت الذي يخشى فيه كثيرون من مرحلة ما بعد عباس التي يقولون أنها ستكون أكثر سلبية من المرحلة الحالية!

ويعمل قادة من الفصائل، بالتنسيق مع لبنان وبعض الأحزاب، للتقريب بين فتح ومعها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وبين حماس ومعها تحالف القوى الفلسطينية، ويتقاطع هذا المجهود مع مسعى كبير تقوم به حركة الجهاد الإسلامي، وقد أثمرت تلك الجهود، التي لا تزال مستمرة، بإعادة العمل بالأطر المشتركة ومنها القيادة السياسية الموحدة بعد تجميدها في الفترة الماضية

حتى إشعارٍ آخر، وهو أمر كان قد أضرّ بالعمل الفلسطيني في لبنان، كما أثر على التنسيق الفلسطيني مع السلطات اللبنانية.

وقد تمكّنت الجهاد من جمع السفير الفلسطيني في لبنان أشرف دبور بالقيادي الحمساوي علي بركة، في لقاء مصارحة. وهو أمر اتفقت عليه فتح وحماس لعلمهما أن الواقع الفلسطيني في لبنان لا يتحمّل المزيد من الانقسامات والشحن الداخلي والتعبئة والتوتير ربطاً بما يحدث في الأراضي المحتلة، لأن من شأن هذا الأمر أن ينقل الصراع إلى الشتات الفلسطيني في لبنان مع ما يمكن أن يحدثه التفجير من واقع مؤزم للواقع وللاستقرار اللبناني ناهيك عن الفلسطيني، علماً أن الجهود الفلسطينية مستمرة لمحاولة تحييد لبنان عن الصراعات الفلسطينية والتجاذبات الداخلية، ذلك أن الفلسطينيين قد جهدوا منذ العام ٢٠٠٥ على تجنّب الدخول في أي صراعات لبنانية برزت على السطح مع اغتيال الرئيس رفيق الحريري، كون هذا الموضوع يضر بالأطراف جميعاً.

وقد جهدت القيادة السياسية الفلسطينية الموّحدة على تجنب لبنان مؤثرات الإقليم لحماية استقراره وخاصة لمواجهة التيارات التكفيرية. ثم برزت السلبية مع عدم اجتماع تلك اللجنة وهو ما استمر طيلة أشهر مضت. ويبدو التقارب ملحاً اليوم مع استحقاقين بالغى الأهمية هما ما يسمّى بصفقة القرن ومحاولة ضرب وكالة الأونروا وهما أمران يرتبطان ببعضهما البعض.

وقد نجحت الجهاد، طبعاً في ظلّ قرار كبير من قبل فتح وحماس، بتقريب وجهات النظر وترطيب الأجواء وهو ما انعكس تراجعاً في حدّة الخطاب السياسي والإعلامي، وقد نزل الطرفان على ما يبدو عند ما يحدث من عدوان إسرائيلي مستمرّ على قطاع غزة، ما تطلّب تخفيفاً من شدّة الاحتقان الداخلي وإعطاء الأولوية للصراع مع حكومة العدو.

في لبنان، تمّ الاتفاق على إعادة الإطار الجامع للعمل الفلسطيني المشترك والتوصّل إلى ميثاق مشترك لعدم تدخل كل تنظيم في شؤون الآخر وهو ما يعد بداية جيدة في ظل الأوضاع الحالية، في إطار يشمل فصائل منظمة التحرير والتحالف وفصائل إسلامية.

وعلى صعيد مواز، برز دور للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين من فصائل منظمة التحرير، التي قدمت ورقة عمل مشتركة مع فصائل المنظمة، خلال اجتماع عقد في بيروت مؤخراً لمعالجة الأزمة الحاصلة، وتضمنت اقتراح آلية لتنظيم العمل الفلسطيني المشترك من مختلف جوانبه على أن يعقد اجتماع قريب لقرارها بالصيغة النهائية.

كما عملت الجبهة على خط ممثلي باقي الفصائل الفلسطينية لتقريب وجهات النظر، وتأطير الإشكالات في إطار القيادة السياسية الموحدة التي يجب أن تجتمع فوراً سواء لمعالجة هذه الأزمة أو لبدء سلسلة من التحركات الرافضة لصفقة القرن الأميركية ولسياسة الابتزاز المالي التي تتعرض لها الأونروا (لا فرق إذا كانت تتعرض لهذه السياسة أو أنها شريكة فيها)، ووضع خطة للتحرك الشعبي للمرحلة المقبلة.

وتضمنت ورقة العمل مقدمة تؤكد على روحية العمل المشترك الذي يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني ويصون وحدته وتطوير عمل القيادة السياسية وفق آلية ونظام متوافق عليه من قبل الجميع ويراعي سلسلة من الاعتبارات.

ودعت إلى عقد اجتماعات القيادة السياسية بشكل دوري، مرة في الشهر واستثنائياً أمام أي تطور يستدعي الاجتماع وبحضور المسؤول الأول، (بعد أن عمد البعض إلى الاستخفاف بالاجتماعات المشتركة، عن قصد أو عن غير قصد، وبعث مسؤولين من الصف الثاني وحتى الثالث) بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات وضمان تطبيقها، واتخاذ القرارات، بعد نقاشها المفصل، بالتوافق، وفي حال التباين، يعمل على تقريب وجهات النظر لحل المشكلة موضع الخلاف والتباين.

كما تضمنت ورقة العمل حرص القيادة السياسية على تنظيم العلاقات الفلسطينية اللبنانية على أسس تضمن أمن وإستقرار المخيمات وحسن علاقاتها بالجوار وتعزيز أواصر التعاون مع القوى اللبنانية، وهذا الأمر مهم كونه يسهل مسألة اقرار الحقوق الانسانية للاجئين الفلسطينيين وتحسين

أوضاعهم المعيشية. وعُلم على هذا الصعيد أن ثمة مسعى تقوده الجبهة لتضمين البيان الوزاري للحكومة اللبنانية المقبلة بنداً على هذا الصعيد، وهو تحدٍ كبير تحاول الجبهة جمع مواقف الفصائل المختلفة للضغط في هذا الموضوع.

ودعت الورقة إلى العمل على تطوير دور القوة المشتركة، وعدم النوم على حير الإنجازات الأمنية الماضية، وذلك نظراً إلى الدور الايجابي الذي أدته هذه القوة في حفظ الأمن والاستقرار، لا بل إن ثمة عمل للسعي إلى تشكيل أطر جديدة في مخيمات أخرى غير عين الحلوة، للحفاظ على أمن المجتمع الفلسطيني وعلاقته مع المحيط.

ولم يتم الرد على المطلب المتكرر للجبهة بتنظيم تحركات شعبية في مواجهة رفض الإجراءات الأميركية باستهداف قضية اللاجئين وحق العودة عبر الابتزاز المالي لوكالة الأونروا والتأكيد على رفض تخفيض الخدمات تحت اي اعتبار، ذلك أن هذا الأمر نوقش في السابق وبرزت أكثر من وجهة نظر حول ماهية تلك التحركات ومداهها، لكن من المفترض أن تبقى هذه الفكرة ورقة بيد الفلسطينيين متى سمحت الظروف، من غير أن يوجه هذا الأمر نحو لبنان، بل لفائدة قضية اللاجئين.

وفي بندها الأخير، أكدت الورقة على أهمية تطوير عمل اللجان الشعبية تحت إطار مرجعية منظمة التحرير، على أن تكون السفارة الفلسطينية المرجعية على هذا الصعيد، وهو أمر لا يلقى معارضة من قبل التحالف والإسلاميين.

في كل الأحوال، لا أوهام حول معالجة الخلافات الفلسطينية العميقة كونها تشكّل انعكاساً للخلافات داخل الأراضي المحتلة، لكنها مبادرات ذات دلالات لرفع معنويات اللاجئين، على حد تعبير قيادي فلسطيني، وتعزيز الأمن الاجتماعي والسياسي الفلسطيني، في الوقت الذي يعمل فيه على إعادة تنشيط المساعي مع لبنان، سواء عبر لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التي تبدو عاجزة في كثير من الأحيان، أو عبر خطوط أمنية وسياسية هي أفعل في أحيان كثيرة لحل

الأزمات بعيداً عن الإطار الرسمي الذي يتأثر بالواقع اللبناني المنقسم طائفيًا ومذهبيًا، خاصة في ظل ما يشير إليه بعض الفلسطينيين كونه يعتبر أزمة اقتصادية مُقبلة على لبنان قد يكون التوطين أهم مفاعيلها.